



*Corresponding author:

M.D. Wissam Ghali GateaGeneral Directorate of
Education Wasit

Email:

wissamghali79@gmail.com**Keywords:**

Ibn Bali ,his book (Khair Al-Kalam fi Al- Taqasi 'an Akhta' Al-'Aawam), His objections to the scholars in this book.

ARTICLE INFO**Article history:**

Received 29 Aug 2022

Accepted 9 Nov 2022

Available online 1 Jan 2023

Ibn Bali's (d.922 AH) views on the scholars in his book (The Best of the Words in the Investigation of the Mistakes of the Common People)

A B S T R U C T

This research dealt with Ibn Bali's objections of the scholars in his book "Khair Al-Kalam fi Al- Taqasi 'an Akhta' Al-'Aawam." Those objections did not come from void, but from a unique linguistic mentality that Ibn Bali had, and a great knowledge of the issues of melody, which spread in his time. It is a proof of a great investigation of the language, a good approach in the realization of thought, and an insight into what he dealt with in its affairs. He was an inquiring researcher, with a deep thought, and a high linguistic knowledge that appeared through his discussion of the sayings of his predecessors, and their opinions. He did not accept all these words and opinions, a full acceptance. Instead, he was verifying, researching and investigating them. For this reason, he had some objections against some of them. He rejected what some of them had imagined, and what others denied, and he explained the correct forms that should be used, in an effort to validate everything that the language allowed, and in accordance with its spirit. His objections included phonetic, morphological, grammatical and semantic issues.

© 2023 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/>

مآخذ ابن بالي (ت 922هـ) على العلماء في كتابه (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام)

م.د. وسام غالي كاطع/المديرية العامة لتربية واسط
الخلاصة:

تناول هذا البحث مآخذ ابن بالي على العلماء في كتابه (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام)، ولم تأت تلك المآخذ عن فراغ، بل عن عقلية لغوية فذة، تمتع بها ابن بالي، ودراية كبيرة في قضايا اللحن، التي نفشت في عصره، تشهد له بالاستقصاء الكبير للغة، وحسن التأني في إعمال الفكر، والروية فيما تناول من شؤونها، فكان باحثاً متقصياً، ذا فكر عميق، وثقافة لغوية عالية، ظهرت من مناقشة لأقوال العلماء السابقين له، وآرائهم، فهو لم يسلم بجميع هذه الأقوال والآراء تسليمًا كاملاً، بل كان يتحقق منها، ويبحث فيها ويتقصى، ولذا كانت له مآخذ على بعضهم، فرد ما توهم فيه بعضهم، وما أنكره بعضهم الآخر، وبيّن الصواب الذي

يجب أن يجري عليه الاستعمال، سعيًا منه إلى إجازة كل ما سمحت به اللغة، ووافق روحها. وقد شملت مأخذه المسائل الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية .
الكلمات المفتاحية: ابن بالي، كتابه (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام)، مأخذه على العلماء في كتابه هذا.

المقدمة:

"فإن من أحب الله أحب رسوله المصطفى، ومن أحب النبي العربي أحب العرب، ومن أحب العرب، أحب اللغة العربية التي بها نزل أفضل الكتب، على أفضل العجم والعرب؛ ومن أحب العربية عني بها، وثابر عليها، وصرف همته إليها" (فقه اللغة وأسرار العربية: 29). وهكذا فعل أكابر علماء اللغة على مرّ العصور، وتتابع القرون، إذ جعلوها موضع عنايتهم، فأفنوا حياتهم في سبيل سلامتها، وحمایتها من الخطر المحقق بها، إثر تفشي اللحن على ألسنة العامة والخاصة، فكانوا الرقيب عليها، يصحّحون ما فسد منها، وما انحرف عن السنن الصحيحة، ويقومون ما اعوجّ من أسنتهم، وكانت حصيلة ذلك تأليف العشرات من الكتب، التي كان لها الأثر الكبير في معالجة كثير من قضايا التصحيح اللغوي، وتنقية اللغة مما شابها من فساد وانحراف، وقد عُرفت هذه الكتب بكتب اللحن، ومن أبرزها كتاب (ما تلحن به العامة) للكسائي، و(لحن العوام) للزبيدي، و(تنقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكّي الصقلي، و(درة الغواص) للحريري، و(تقويم اللسان) لابن الجوزي، و(المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) لابن هشام اللخمي، وغيرها.

وقد كان للعلماء الترك في الدولة العثمانية، الذين كانوا يدرسون اللغة العربية، ويتكلمون بها، نصيب من التأليف في حركة التصحيح اللغوي؛ لأنهم شعروا بوجود تداخل كبير بين اللغة العربية ولغتهم؛ نظرًا للاحتكاك الكبير بينهما، مما تسبّب في تسرب كثير من اللحن إلى اللسان العربي، وقد ساعد على ذلك وسهّل له الواقع السياسي آنذاك، وكان ممن ألفوا في هذا المضمار كمال باشا (ت940هـ)، إذ ألف كتاب (التنبيه على غلط الجاهل والنبیه).

ومن العلماء الأتراك الذين شاركوا أيضًا في هذا الميدان المستعرب التركي علي ابن بالي، أحد علماء القرن العاشر الهجري المشهورين، فألف كتاب (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام)، إذ جاء نتيجة ما شهده هذا العالم من لحن انتشر في بيئة عصره آنذاك، وحال العربية في ظل الدولة العثمانية، فسجّل جميع الأخطاء التي شاعت في عصره، وبيّن الصواب الذي يجب أن تجري عليه، مع توجيهه لطائفة من المسائل اللغوية، الواردة في هذا الشأن، وأخذ على أقوال العلماء وأرائهم فيها بعض المآخذ اللغوية، التي ستكون موضع

دراستنا إن شاء الله. وارتأينا أن نُمهّد للبحث ببُذرة تعريفية موجزة عن ابن بالي، ثمّ لمحة عن كتابه المذكور آنفًا، ثمّ نعرض لماآخذه على العلماء بصورة تحليلية تقويمية.

أولاً: نُبذة عن ابن بالي:

هو علي بن بالي علاء الدين الروميّ، الأديب الحنفي المعروف بـ (منق)، مؤرخ تركي، وأديب من العلماء بالعربية، أصله من بلدة علانية، ونشأ بالآستانة، كان أول أمره مدرساً في (دماتوقا) بتركيا، ثمّ بالاستامبول، تولّى الإفتاء بمغنيسا، ثمّ القضاء بمرعش، وتوفي فيها، ولد سنة (934هـ)، وتوفي سنة (992هـ) (حاجي خليفة، 1941م، 1057/2)، و(الزركلي، 2002م، 265/4)، و(البغدادي، د.ت، 749/1)، أثنى عليه حاجي خليفة ونعته بالعالم المشهور (حاجي خليفة، 1941م، 1766/2)، ومن أشهر مصنّفاته (حاجي خليفة، 1941م، 1057/2 و1920)، و(الزركلي، 2002م، 265/4)، و(البغدادي، د.ت، ص749/1): (العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم)، و(إفاضة الفتاح في حاشية تغيير المفتاح لابن كمال في المعاني والبيان)، و(ترجمة نصاب الاحتساب)، و(حاشية على شرح السيد للمفتاح)، و(حاشية على الهداية للمرغيناني)، و(ذيل على الشقائق النعمانية لطاشكبري زاده)، و(نادرة الزمن في تاريخ اليمن)، و(خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام)، الذي هو موضع بحثنا.

ثانياً: لمحة عن كتابه (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام):

أ- موضوع الكتاب وسبب تأليفه:

أُلّف هذا الكتاب في قضايا التصحيح اللغوي، إذ عالج فيه المؤلّف ما يقارب مئتين وثلاثاً وعشرين كلمة، وجدها ممّا تُخطئ فيه العامّة، في الضبط والمعنى، فأشار إلى صوابها، وقد اعتمد في ذلك على أمّات المعجمات العربية أولاً، وعلى كتب اللحن المصنفة في هذا الموضوع ثانياً (منق القسطنطيني، 1983م، مقدمة المحقق: 6)، وقد صرّح ابن بالي بسبب تأليفه لهذا الكتاب في مقدمته قائلاً: "فهذه أوراق سوّدتها، وكلمات أوردتها، من كتب اللغات، ورسائل الأنمة الثّقات، التي صنّفَت في الردّ على من ارتكب في كلامه الغلط، وركب في صحاح الأوهام مطية الشطّط، وفتح بالخرافات فاه، واغترّ بثُرّهاتِهِ، اظْهَارًا للحقّ والصواب، وافصاحًا عمّا نطقَ به أولو الألباب وسمّيتها (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام)" (منق القسطنطيني، 1983م، مقدمة المحقق: 15).

ب- منهجه:

رتّب المؤلف كتابه على حروف الهجاء، فجعل لكلّ حرف باباً، وجعل أوائل الكلمات أساس الترتيب، بصرف النظر عن أصلها الاشتقاقي، فكلمة (اجلس) مثلاً توجد في باب الألف، وحقّها أن تكون في باب الجيم، وكلمة (المأتم) توجد في باب الميم، وحقّها أن تكون في باب الألف، وكلمة (التلخيص) توجد في باب التاء، وحقّها أن تكون في باب اللام... وهكذا. ولم يرتّب الكلمات داخل الأبواب ترتيباً معجمياً، بل وضع في كلّ باب جميع الكلمات المبدوءة بالحرف الذي عقد له هذا الباب من غير ترتيب، ففي حرف الميم مثلاً جاء ترتيب المؤلف: المحسوسات، المأتم، الماسكة، مبيوع، مراض... إلخ (منق القسطنطيني، 1983م، مقدمة المحقق: 6).

وكان يذكر الخطأ الوارد في مصنفات اللحن، أو الذي تفتّس في عصره على ألسنة العوام، ثمّ يذكر صوابه، فإن كان له رأي، أو تعقيب، أو مأخذ عليه، ذكره، معزراً إيّاه بما ورد في المعجمات وكتب اللغة.

ومن منهجه أيضاً أنّه كان ينسب أغلب الأقوال إلى أصحابها، لكنّه لم يُسلم بها جميعاً، بل ردّ بعضها، وكذا لم يستشهد بالشعر إلا قليلاً جداً، فلا يوجد في كتابه إلا ستة شواهد من الشعر، وكان يضع بعد كل بيت من الشعر كلمة (شعر)، أو (بيت)، أو (ع) (منق القسطنطيني، 1983م، مقدمة المحقق: 6).

وقد أخذ الأستاذ حاتم الضامن (محقق الكتاب) بعض المآخذ عليه، منها ما يخصّ نقول المؤلف من الكتب، والأوهام التي وقع فيها، ومنها ما يخصّ المنهج الذي سار عليه في كتابه (منق القسطنطيني، 1983م، مقدمة المحقق: 8-9)، وهي لا تقلّ من قيمة الكتاب العلمية ومكانته بين كتب اللحن. ومن أبرز المصادر التي اعتمدها في كتابه هذا: القاموس المحيط للفيروزآبادي، والصاحح للجوهري، ومختار الصحاح للرازي، وأساس البلاغة للزمخشري، ودرّة الغواص للحريري، وتنقيف اللسان لابن مكي الصقلي، وتقويم اللسان لابن الجوزي، وتصحيح التصحيف وتحريير التحريف للصفدي، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي، والراموز للسيد حسن بن علي... وغيرها (منق القسطنطيني، 1983م، مقدمة المحقق: 7-8).

ثالثاً: مأخذ ابن بالي على العلماء في كتابه (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام):

تمتّع ابن بالي بعقليّة لغوية فذة، ودراية كبيرة في قضايا اللحن، التي تفتّست في عصره، تشهد له بالاستقصاء الكبير للغة، وحسن التآتي في أعمال الفكر، والروية فيما تناول من شؤونها، فكان باحثاً متقصياً، ذا فكر عميق، وثقافة لغوية عالية، ظهرت من مناقشته لأقوال العلماء السابقين له وآرائهم، فهو لم يُسلم بجميع هذه الأقوال والآراء تسليمًا كاملاً، بل كان يتحقّق منها، ويبحث فيها ويتقصى، ولذا كانت له مأخذ على بعضهم، إذ ردّ ما توهم فيه بعضهم، وما أنكره بعضهم الآخر، وبيّن الصواب الذي يجب أن يجري عليه الاستعمال.

واللافت للنظر أنه استند إلى معجم القاموس المحيط في أغلب مأخذه. وقد تنوعت تلك المآخذ بين صوتية و صرفية ونحوية ودلالية، فصلنا القول في بعضها، وذكرنا المآخذ الأخرى من دون تفصيل لضيق المقام.

1- استأهل:

اختار الحريري أن يُقال: فلان يستحقُّ التَّكْرمة، وهو أهلٌ للمكْرمة، ولا يُقال: فلانٌ يستأهل، ولا هو مستأهل؛ لعدم سماع هاتين اللفظتين في كلام العرب، إذ قال: "ويقولون: فلانٌ يستأهلُ الإكرام، وهو مستأهلٌ للإنعام، ولم تُسمع هاتان اللفظتان في كلام العرب، ولا صَوَّبهما أحد من أعلام الأدب، ووجه الكلام أن يقال: فلانٌ يستحقُّ التَّكْرمة، وهو أهلٌ للمكْرمة" (الحريري، 2003م، 17). ويبدو أنه كان متابعاً لابن قتيبة في قوله: "ويقولون: فلانٌ مستأهل لكذا، وهو خطأ، وإنما يُقال: فلانٌ أهلٌ لكذا، وأما المستأهل فهو الذي يأخذُ الإهالة" (ابن قتيبة، 1981م، 269)، والجوهري في قوله: "وتقول: فلانٌ أهلٌ لكذا، ولا تقل: مستأهل، والعامّة تقول" (الجوهري، 1990م، 1629/4م)، وشايحه ابن الجوزي في ذلك (ابن الجوزي، د.ت، 59).

وقد نقل ابن بالي قول الحريري وابن الجوزي والجوهري في هذه المسألة، ثم أخذ عليهم ذلك، مستنداً إلى تصريح صاحب القاموس بهذا الاستعمال، وأنه لغة جيّدة، ووروده في الكشف أيضاً، إذ قال بعد ذكره أقوال العلماء المذكورين آنفاً: "وقال صاحب القاموس: وأسأهله: استوجبه، لغة جيّدة، وإنكار الجوهري باطل، وفي الكشف، في سورة العنكبوت: وإنه لا يستأهل ما يستأهلون" (منق القسطنطيني، 1983م، 62) وينظر: (الفيروزآبادي، 2005م، 964 أهل) و(الزمخشري، 2006م، 453/3).

ونرى أنّ ابن بالي قد وُفق فيما أخذه على سابقه من العلماء؛ فقد أجاز كثير من أئمة اللغة ما خطّاه هؤلاء العلماء، إذ نصّ الأزهري على سماعه من الأعراب بقوله: "وخطأ بعضُ النَّاس قول القائل: فلانٌ يستأهل أن يُكرم، بِمعنى يستحقُّ الكرامة، وقال: لا يكون الاستئْهال إلا من الإهالة، وأجاز ذلك كثير من أهل الأدب، وأما أنا فلا أنكره ولا أُخطيء من قاله، لأني سمعته. وقد سمعتُ أعرابياً فصيحاً من بني أسد يقول لرجلٍ أولي كرامةً: أنت تستأهل ما أوليت، وذلك بحضرة جماعة من الأعراب، فما أنكروا قوله" (الأزهري، 2001م، 221/6 أهل)، وقال ابن سيده: "واسأهله: استوجبه" (ابن سيده، 2000م، 356/4 أهل)، وجاء في الأساس: "وفلان أهل لكذا وقد استأهل لذلك وهو مستأهل له، سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً" (الزمخشري، 2002م، 38/1 أهل)، وفي المصباح: "والإهالة بالكسر الودك المذاب واستأهلها أكلها ويُقال استأهل بِمعنى استحقَّ" (الفيومي، 1977م، 28/1 أهل)، فضلاً عما ذكره ابن بالي من أقوال، وبذلك تثبت صحة استعمال (استأهل فلان)، و(هو مستأهل)، ولا داعي لتضييق ما سمحت به اللغة، ورميه بالخطأ بغير وجه حق.

2- المَحَسَّات- المَحْسُوسَات:

الإحساس والحسُّ والجسُّ: إدراك الشيء والشعور به، يُقال: حسَّ بالشيء، وأحسَّ به، وأحسَّه، ففي المحكم: "حَسَّ بالشيء يَحْسُ حَسًّا وَجِسًّا وَحَسِيًّا وَأَحَسَّ بِهِ وَأَحَسَّهُ: شَعَرَ بِهِ" (ابن سيده، 2000م، 495/2 حسس) أَمَّا حَسَّ الشَّيْءَ حَسًّا فَيَأْتِي بِمَعْنَى قَتَلَهُ، فِي الْمَصْبَاحِ: "وَحَسَّهُ حَسًّا فَهُوَ حَسِيْسٌ مِثْلُ: قَتَلَهُ قَتْلًا فَهُوَ قَتِيلٌ وَرَنًا وَمَعْنَى" (الفيومي، 1977م، 135/1 حسس)، وَقَدْ يَأْتِي حَسَّهُ بِمَعْنَى أَحَسَّهُ، أَي شَعَرَ بِهِ، فَهُوَ مَحْسُوسٌ مِنَ الْمَحْسُوسَاتِ كَمَا تَقُولُ: مُحَسٌّ مِنَ الْمُحَسَّاتِ، لَكِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ خَطَأً وَرَوَدَ حَسَّهُ بِهَذَا الْمَعْنَى.

وقد نقل ابن بابي تخطئة الصفي للفظ المحسوسات، وجعله الصواب: المَحَسَّات، فقال: "خطأ الصفي لفظ المَحْسُوسَات؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ: أُحِسُّ بِكَذَا، فَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ: مُحَسٌّ، بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ السَّيْنِ" (منق القسطنطيني، 1983م، 48) وينظر: (الصفي، 1987م، 58)، ثُمَّ أَخَذَ عَلَيْهِ تِلْكَ التَّخْطِئَةَ، مُسْتَنَدًا إِلَى مَا وَرَدَ فِي الْقَامُوسِ، فَقَالَ: "أَقُولُ: فِي الْقَامُوسِ: وَحَسَسْتُ لَهُ أُحِسُّ بِالْكَسْرِ: رَقَّقْتُ لَهُ، كَحَسَسْتُ بِالْكَسْرِ، حَسًّا وَجِسًّا، وَحَسَسْتُ الشَّيْءَ أَحَسَسْتُهُ" (منق القسطنطيني، 1983م، 48) وينظر: (الفيروزآبادي، 2005م، 538 حسس).

وعند رجوعنا إلى المعجمات وكتب اللغة وجدنا ما يُثبت صحَّة قولك: (حَسَسْتُهُ)، بِمَعْنَى: (أَحَسَسْتُهُ)، فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ: "وَلَا تُدْرِكُهُ الْحَوَاسُّ فَتَحْسُهُ، وَلَا تَلْمَسُهُ الْأَيْدِي فَتَمْسُهُ" (الإمام علي (عليه السلام)، 2004م، 91/2)، وَفِي الْمَخْصَصِ: "وَأَصْلُ الْجِسِّ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ، حَسَسْتُ الشَّيْءَ أَحَسَّهُ حَسًّا، وَحَسَسْتُ بِهِ وَأَحَسَسْتُ وَحَسِيْتُهُ وَحَسِيْتُ بِهِ: شَعَرْتُ، وَالْإِسْمُ الْحَسُّ" (ابن سيده، 1996م، 477/3)، وَفِي الْكَشَافِ: "وَقَرَأْتُ تَحْسُّ مِنْ حَسَّهُ، إِذَا شَعَرَ بِهِ، وَمِنْهُ الْحَوَاسُّ وَالْمَحْسُوسَاتُ" (الزمخشري، 2006م، 48/3)، وَفِي مُشَارِقِ الْأَنْوَارِ عَلَى صِحَاحِ الْأَثَارِ: "يُقَالُ حَسَسْتُ وَأَحَسَسْتُ الشَّيْءَ كَذَا أَي وَجَدْتَهُ كَذَلِكَ، وَالرَّبَاعِي أَكْثَرُ" (اليحصبي، د.ت، 212/1)، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الصَّغَانِي فِي الْعِبَابِ: "وَحَسَسْتُ الشَّيْءَ: أَي أَحَسَسْتُهُ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: أَنْ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَعْجَبَهُ جَلْدُهُ؛ فَقَالَ: مَتَى حَسَسْتَ أُمَّ مِلْدَمَ؟ قَالَ: وَأَيُّ شَيْءٍ أُمَّ مِلْدَمَ؟ قَالَ: الْحَمَّى سَخْنَةٌ تَكُونُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ" (الصغاني، 1981م، 84/1)، وَفِي التَّاجِ أَيْضًا: "وَحَسَسْتُ الشَّيْءَ أَحَسَّهُ حَسًّا وَجِسًّا وَحَسِيْسًا بِمَعْنَى: أَحَسَسْتُهُ بِمَعْنَى: عَلِمْتُهُ وَعَرَفْتُهُ وَشَعَرْتُ بِهِ" (الزبيدي، 2004م، 538/15 حسس)، وَقَدْ رَدَّ الشَّهَابُ الْخَفَاجِي عَلَى مَنْ أَنْكَرَ حَسَّاسَ مِنْ أَحَسَّ، وَأَقْرَبَ مَجِيءَ حَسَّ بِمَعْنَى أَحَسَّ بِقَوْلِهِ: "وَالْحَقُّ ثَبُوتُهُ - حَسَّاسٌ -، وَثَبُوتَ حَسَّ بِمَعْنَى أَحَسَّ، وَلَسْتُ عَلَى ثِقَةٍ مِمَّا قَالَهُ" (الخباجي، 1282هـ، 127)، فَضْلًا عَمَّا وَرَدَ فِي الْقَامُوسِ، وَهُوَ صَرِيحٌ بِجَوَازِ (حَسَّهُ) بِمَعْنَى (أَحَسَّهُ)، وَبِذَا تَثَبَّتْ صَحَّةُ قَوْلِكَ: أَحَسَسْتُ الشَّيْءَ، وَأَحَسَسْتُ بِهِ، وَحَسَسْتُهُ، وَحَسَسْتُ بِهِ.

3- مَخُوفٌ - مُخِيفٌ:

عدَّ الحريري عدم التفرقة بين (مَخُوف) و(مُخِيف) من أوهام الخواصِّ، إذ قال: "وكذلك لا يُفرِّقون بين معنى مَخُوفٌ ومُخِيفٌ، والفرق بينهما أنك إذا قلت: الشَّيءُ مَخُوفٌ كان إخبارًا عمَّا حصلَ الخوفُ منه، كقولك: الأسدُ مَخُوفٌ، والطريقُ مَخُوفٌ، وإذا قلت: مُخِيفٌ كان إخبارًا عمَّا يتولَّد الخوفُ منه، كقولك: مرضٌ مُخِيفٌ، أي: يتولَّد الخوفُ لمن يُشاهدُه" (الحريري، 2003م، 160)، وتابعه في ذلك ابن الجوزي قائلاً: "وتقول: طريقٌ مَخُوفٌ؛ لأنه يُخافُ فيه، ومرضٌ مُخِيفٌ؛ لأن الخوفَ من قبله، والعامَّة تقول فيهما: مُخِيفٌ" (ابن الجوزي، دت، 167).

وقد أخذ ابن بالي عليهما قولهما: الأسدُ مَخُوفٌ؛ لأنَّه يرى أن يكون الأسدُ مُخِيفًا لا مَخُوفًا بحسب قاعدتهما المذكورة، ومُستندًا إلى ما ورد في الصحاح والقاموس، إذ قال: "أقول: في قولهما (كقولك: الأسدُ مَخُوفٌ) بحثٌ، فإنَّه يكون الأسدُ على القاعدة المذكورة مُخِيفًا لا مَخُوفًا، وقد قال الجوهري: الإخافةُ: التخويفُ، يُقال: وَجَعُ مُخِيفٌ، أي: يُخِيفُ مَنْ رآه، وطريقٌ مَخُوفٌ، لأنَّه لا يُخِيفُ، وإنَّما يُخِيفُ فيه قاطع الطريقِ، فظهر منه أنَّ الأسدَ مُخِيفٌ، وفي القاموس: والمُخِيفُ: الأسدُ" (منق القسطنطيني، 1983م، 51).

ويبدو لي أنَّ ابن بالي وقع في الوهم نفسه، الذي وقع فيه الحريري وابن الجوزي؛ فخصَّ الأسدَ بالمُخِيفِ، بعد أنَّ خصَّاه هما بالمَخُوفِ، والحقيقية أنَّ ما تراءى لهؤلاء العلماء لم نجد منه شيئاً عند أهل اللغة؛ إذ لم يُفرِّق اللغويون بين الصيغتين في الاستعمال، ففي العين: "وتقول: طريقٌ مَخُوفٌ يخافُه الناسُ، ومُخِيفٌ يُخِيفُ الناسُ" (الغراهيدي، دت، 312/4 خوف)، وفي المحيط في اللغة: "وطريقٌ مَخُوفٌ: يخافُه الناسُ، ومُخِيفٌ: يُخِيفُ الناسُ" (ابن عباد، 1994م، 433/4 خوف)، وفي التهذيب: "وتقول: طريقٌ مَخُوفٌ ومُخِيفٌ- يخافُه الناسُ، ووجعٌ مَخُوفٌ ومُخِيفٌ- يُخِيفُ مَنْ رآه" (الأزهري، 2001م، 242/7 خوف)، وفي المحكم: "وطريقٌ مَخُوفٌ، ومُخِيفٌ، ووجعٌ مَخُوفٌ ومُخِيفٌ" (ابن سيده، 2000م، 306/5 خوف)، وفي تحرير ألفاظ التنبيه: "المَرَضُ المَخُوفُ والمُخِيفُ هُوَ الَّذِي يَخَافُ فِيهِ المَوْتُ لِكثَرَةِ مَنْ يَمُوتُ بِهِ فَمَنْ قَالَ مَخُوفٌ قَالَ لِأَنَّهُ يَخَافُ فِيهِ المَوْتُ وَمَنْ قَالَ مُخِيفٌ لِأَنَّهُ يَخِيفُ مَنْ رآه" (النووي، 1988م، 241)، وفي اللسان: "وطريقٌ مَخُوفٌ ومُخِيفٌ: تَخَافُه الناسُ، وَوَجَعٌ مَخُوفٌ ومُخِيفٌ: يُخِيفُ مَنْ رآه" (ابن منظور، د.ط، 100/9 خوف).

على أنَّ ابن بَرِّي قد تعقَّب الحريري، ورفض ما ذهب إليه، مُبيِّنًا أنَّك "إذا قلت خافت زيدٌ الطريقَ، فزيدٌ الخائفُ والطريقُ مَخُوفٌ، وإذا قلت: أخافت زيداً الطريقَ فزيداً المَخُوفُ والطريقُ المُخِيفُ...إلا أنَّ الطريقَ وإن كان هو المَخُوفُ في اللفظ، فليس هو المَخُوفُ في المعنى، وإنَّما المَخُوفُ ما يتوقَّع فيه من هلاكٍ وعطب، فقد آل معناهما إلى شيء واحد. ألا ترى أنَّك إذا قلت: خفتُ الطريقَ فالطريقُ وإن كان مَخُوفًا فليس

هو الذي أوجب أن تخافه، فهو إذاً مخيف لك، وليس يحصلُ الخوف من الطريق، إنما يحصلُ الخوف مما يتوقع منه، قوله: وإذا قلت: مخيف كان إخباراً عما يتولد الخوف منه... والمخيف إذا ولد الخوف كما ذكر فقد خيف، فهو مخوف، ولا فرق من هذا الوجه" (ابن بري وابن ظفر، 1990م، 831).

ومما تقدم يتبين أن لا فرق في الاستعمال بين (مخوف) و(مخيف)، سوى أنك إن عدت الفعل (خاف) بنفسه كان الشيء مخوفاً، وإذا عدته بالهمزة كان الشيء مخيفاً، كقولك: خفت الأمر فهو مخوف، وأخافني الأمر فهو مخيف، ومال الحائط فأخاف الناس، فهو مخيف وخافوه فهو مخوف (الفيومي، 1977م، 184/1 خوف)، وكذا الأسد: تقول: خاف الناس الأسد، فالأسد مخوف؛ لأن الناس تخافه، وأخاف الأسد الناس، فالأسد مخيف؛ لأنه يخيف من يراه ويفزع.

4- المشورة – المشورة:

خطأ الحريري قولهم: المشورة مباركة، وجعل صوابها: مشورة على وزن (مؤبة) و(مؤنة)، فقال: ويقولون: المشورة مباركة، فينونها على مفعلة، والصواب أن يقال: مشورة على وزن: مؤبة، ومؤنة" (الحريري، 2003م، 25)، وتابعه في ذلك ابن الجوزي (ابن الجوزي، دت، 177)، والصفدي (الصفدي، 1987م، 482).

وقد أخذ ابن بالي على الحريري تلك التخطئة، مبيناً جواز اللغتين: المشورة والمشورة، مستنداً إلى قول الجوهري والزمخشري، إذ قال: "اختلف في لفظ (المشورة) على مفعلة، فلم يصححه الحريري، وقال الصواب: مشورة على وزن مؤبة ومؤنة، وصحح الجوهري الوجهين، وقال الزمخشري في تفسير سورة المائدة: قرئ: مؤبة ومؤبة، ومثلهما: مشورة ومشورة" (منق القسطنطيني، 1983م، 51).

وقد تعقب ابن بري قول الحريري، فقال: "مشورة ومؤبة ضمّ الشين والثاء فيهما هو القياس، وقد حكى أهل اللغة فيهما الإسكان، فيكونان مما شدّ التصحيح فيهما تنبيهاً على الأصل، وقد قرئ (لمؤبة) بضمّ الثاء وإسكانها" (ابن بري وابن ظفر، 1990م، 41-42).

نقول: ما أنكره الحريري ومن تبعه أثبتته أهل اللغة، ففي العين: "والمشورة، مفعلة، اشئق من الإشارة، أشرت عليهم بكذا، ويقال: مشورة" (الفراهيدي، دت، 281/6 شور)، وفي معجم ديوان الأدب: "المشورة: لغة من المشورة" (الفارابي، 2003م، 350/3)، وفي التهذيب: "قال ابن السكيت: هو جيد المشورة، والمشورة: لغتان، وقال الفراء: المشورة: أصلها مشورة، ثم نقلت إلى مشورة" (الأزهري، 2001م، 277/11 شور)، وفي الصحاح: "والمشورة: الشورى، وكذلك المشورة بضمّ الشين، تقول منه: شاورته في الأمر واستشرتة،

بمعنى "الجوهري، 1990م، 705/2 شور)، وفي المحكم: "وأشار عليه بأمر كذا أمره به وهي الشورى والمشورة مفعلة ولا تكون مفعولة وإن جاءت على مثال مفعول وكذلك المشورة" (ابن سيده، 2000م، 119/8 شور)، وفي مختار الصحاح: "والمشورة: الشورى وكذا المشورة، بضم الشين" (الرازي، 1996م، 170 شور)، وفي المصباح: "والاسم المشورة وفيها لغتان سُكُونُ الشين وَفَتْحُ الواوِ وَالتَّانِيَةُ ضَمُّ الشينِ وَسُكُونُ الواوِ وَرَأْنُ مَعُونَةٍ" (الفويومي، 1977م، 326/1 شور)، وغير ذلك من المعجمات وكتب اللغة (ينظر مثلاً: الزمخشري، 2002م، 525/1 شور، والحميري، 1999م، 357/6، وابن منظور، د.ت، 427/4 شور، والسمين الحلبي، د.ت، 50/2، والزبيدي، 2004م، 257/12 شور).

ومما تقدم تبين صحة ما أخذه ابن بالي على الحريري، واتضح مدى القصور الكبير في سماع الحريري، وعدم استقصائه لما تحدثت به العرب، مما تسبب في إنكاره كلاماً فصيحاً مستعملاً في لغة العرب، وبذا يصح قولك: المشورة والمشورة، وهما لغتان فصيحتان.

5- الفُسْتُقُ – الفُسْتُقُ:

الفُسْتُقُ: اسم جمع واحده فُسْتُقَةٌ، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ (بِسْتَه) بكسر الباء وفتح التاء، وهو ثمرُ شجرٍ معروفٍ، يكثر في الهند وبلاد فارس (ينظر: الصغاني، 1971م، 138/5 فستق) و(ابن منظور، د.ت، 308/10 فستق)، وقد شاع استعماله بضم الفاء والتاء، فخطأه بعض العلماء، وجعلوا صوابه بفتح التاء، إذ قال ابن مكِّي الصِقْلِيُّ: "ويقولون: الفُسْتُقُ، والصواب: الفُسْتُقُ، بفتح التاء" (الصقلي، 1990م، 94)، وقد وافقه الصفدي في ذلك (الصفدي، 1987م، 405).

وقد تسمَّح ابن بالي فأجاز استعماله بضم التاء، وفتحها، وأخذ على الصِقْلِيِّ تخطئته لغة الضم، مستنداً في ذلك إلى إجازة صاحب القاموس، فقال: "قال – الصقلي -: ويقولون: الفُسْتُقُ، والصواب: الفُسْتُقُ، بفتح التاء، وجوز صاحب القاموس الضم أيضاً" (منق القسطنطيني، 1983م، 43).

واتضح بالبحث أنك تقول: (الفُسْتُقُ)، و(الفُسْتُقُ)، بضم التاء وفتحها، إذ جاء في المخصص: "الفستق لا ينبت في بلاد العرب، هو في الهند وبلاد فارس، أبو حنيفة: هو الفُسْتُقُ والفُسْتُقُ" (ابن سيده، 1996م، 231/3)، وفي التكملة للصغاني: "والفُسْتُقُ، بالضم: ثمرَةٌ، فارسيَّةٌ قَدْ عُرِبَتْ" (الصغاني، 1971م، 138/5 فستق)، وفي المطلع على ألفاظ المقنع: "والفُسْتُقُ والبُنْدُقُ، الفستق: بضم الفاء والتاء" (البعلي، 2003م، 163)، بل إن بعض اللغويين أثبت أن (الفُسْتُقُ) بضم التاء هو المشهور والأصوب؛ لأنَّ (فُعْلًا)، بفتح اللام، ليس من أبنية كلام العرب في الغالب إلا أن يكون مضاعفاً من موضع اللام، وبما أن (الفُسْتُقُ) مُعَرَّبٌ، والتعريب يحمل الاسم الأعجمي على نظائره من الأوزان العربية، فإنَّ نظائر (الفُسْتُقُ): العُنْصُلُ والعُنْصُرُ والبُرْقُعُ إلى غير

ذلك، إذ قال ابن هشام اللخمي راداً على الصَّقَلِي: "وَحَكَى غَيْرُهُ - الصَّقَلِي -: الْفُسْتُقُ، بِضَمِّ التَّاءِ، وَهُوَ أَصُوبٌ، لِأَنَّ فُعْلًا، بِفَتْحِ اللَّامِ، لَيْسَ مِنْ أُبْنِيَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي الْغَالِبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضَاعَفًا مِنْ مَوْضِعِ اللَّامِ، نَحْو: سُودَدَ، وَقُعْدَدَ، وَدُخَّلَ" (اللخمي، 2003م، 117)، وقال الفيومي: "الْفُسْتُقُ نُقْلٌ مَعْرُوفٌ بِضَمِّ النَّاءِ وَالْفَتْحِ لِلتَّخْفِيفِ وَهُوَ مُعَرَّبٌ وَالتَّعْرِيبُ حَمْلُ الْإِسْمِ الْأَعْجَمِيِّ عَلَى نَطَائِرِهِ مِنَ الْأَوْزَانِ الْعَرَبِيَّةِ وَنَطَائِرُ الْفُسْتُقِ الْعُنْصَلُ وَالْعُنْصُرُ وَبُرْفُوعٌ وَفُنْفُوعٌ وَجُنْدُبٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَضْمُومٌ النَّالِثِ أَصَالَةً وَيَجُوزُ فَتْحُهُ لِلتَّخْفِيفِ فَإِنْ حَمَلَ الْفُسْتُقُ عَلَى الْغَالِبِ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ وَإِلَّا تَعَيَّنَ الضَّمُّ، وَفِي الْبَارِعِ وَتَقُولُ الْعَامَّةُ فُنْدُقٌ وَفُسْتُقٌ بِالْفَتْحِ وَالصَّوَابُ الضَّمُّ نَقْلَهُ الْأَصْمَعِيُّ وَتَوْبٌ فُسْتُقِيٌّ بِالضَّمِّ" (الفيومي، 1977م، 472/2 فستق).

6- الْمِقْرَاضُ، الْمِقْرَاضَانُ - الْمِقْصَصُ، الْمِقْصَصَانُ:

خطأ ابن قتيبة من يستعمل (المِقْرَاضِيْنَ)، و(المِقْصَصِيْنَ) مفردين، ويرى أن الصواب تثنيتهما، إذ قال: "ويقال: اشتريت مقراضين، ومقصصين، وجلمين، ولا يقال: مقراض ولا مقصص ولا جلم" (ابن قتيبة، 1981م، 421)، وقد تبعه في ذلك الحريري، فقال: "ويقولون: قرضته بالمِقْرَاضِ، وقصصته بالمِقْصَصِ، فيؤهمن فيه... وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: مِقْرَاضَانُ، وَمِقْصَصَانُ، وَجَلْمَانُ، لِأَنَّهُمَا اثْنَانُ" (الحريري، 2003م، 152).

وقد بحث ابن بالي هذه المسألة، فأخذ على الحريري تخطئته هذه، وأوجب إطلاق الاسم المفرد على (المِقْرَاضِيْنَ) و(المِقْصَصِيْنَ)، إذ قال معترضاً على قول الحريري: "أقول: فيه بحث؛ لأنهما جُعِلَا بالتركيب آلة واحدة، فينبغي أن يُطْلَقَ عليهما الاسم المفرد" (منق القسطنطيني، 1983م، 50).

وقد اعترض بعض اللغويين على مقالة الحريري، ومن سبقه، ورأوا أنه بعيد عن روح اللغة، وقال ابن برّي: "قد جاء عن العرب بالإفراد في مِقْرَاضِ، وَمِقْصَصِ، وَجَلْمِ" (ابن بري وابن ظفر، 1990م، 824)، وقال ابن السيد البطليوسي: "قد حكى يعقوب: أنه يقال: جَلْمٌ، وحكى الخليل: أنه يقال: مِقْرَاضٌ" (ابن السيد البطليوسي، 1996م، 224/2)، وقال ابن منظور: "قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ: وَقَدْ حَكَاهُ سَيِّبَوِيهِ مُفْرَدًا فِي بَابِ مَا يُعْتَمَلُ بِهِ" (ابن منظور، دت، 74/7 قصص).

على أن بعضاً من أهل اللغة أجاز استعمال الإفراد في هذه الألفاظ، إذ قال ابن درستويه - وهو المعروف بتشدده في اللغة-: "ويزعم قوم من اللغويين أنه لا يجوز إلا مِقْرَاضَانُ وَجَلْمَانُ وَنَعْلَانُ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمَا لَا يَسْتَعْنِي عَنِ الْآخِرِ، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ قَوْلَ الْعَامَّةِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ" (ابن درستويه، 1998م، 486)، يُعَزِّزُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ كَبَارِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الْأَوَائِلِ، فِي الْكِتَابِ: "أَمَّا الْمَقْصَصُ فَالَّذِي يُقْصَصُ بِهِ" (سيبويه، 1988م، 94/4)، وفي غريب الحديث لابن سلام: "قد يكون القرض في أشياء: فَمِنْهَا الْقَطْعُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْمَقْرَاضُ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ" (ابن سلام، 1964م، 194/4)، وفي نوادر أبي مسحل: "والعرب تُسَمِّي الْمَقْرَاضِ: الْمَقْرَاضِ،

والمِقْرَاضَانِ، والمِقْلَمُ، والمِقْلَمَانِ، والمِقْلَمَانِ (أبو مسحل، 1961م، 243/1)، وفي التهذيب: "قَالَ اللَّيْثُ: الْجَلْمُ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الْجَلْمَيْنِ. كَمَا يُقَالُ الْمِقْرَاضُ وَالْمِقْرَاضَانِ، وَالْقَلَمُ وَالْقَلَمَانِ" (الأزهري، 2001م، 70/11 جلم)، وفي الصحاح: "والمِقْصُ: المقرّاضُ، وهما مِقْصَانٌ" (الجوهري، 1990م، 1052/3 قصص)، وفي المحكم: "والمِقْصَانُ: مَا يُقْصُ بِهِ الشَّعْرُ وَلَا يُفْرَدُ، هَذَا قَوْلُ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَقَدْ حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ مُفْرَدًا فِي بَابِ مَا يَعْتَمَلُ بِهِ" (ابن سيده، 2000م، 101/6 قصص)، وفيه أيضاً: "والمِقْرَاضَانِ: الْجَلْمَانِ، لَا يُفْرَدُ لِهَمَا وَاجِدٌ، هَذَا قَوْلُ أَهْلِ اللُّغَةِ. وَحَكَى سِيبَوَيْهِ: مِقْرَاضٌ، فَأَفْرَدُ" (ابن سيده، 2000م، 177/6 قصص)، وفي المصباح: "الْجَلْمُ بِفَتْحَيْنِ الْمِقْرَاضُ وَالْجَلْمَانِ بِلَفْظِ التَّنْبِيَةِ مِثْلُهُ كَمَا يُقَالُ فِيهِ الْمِقْرَاضُ وَالْمِقْرَاضَانِ وَالْقَلَمُ وَالْقَلَمَانِ" (الفيومي، 1977م، 106/1 قرص).

ويبدو أنّ الحريري قد تعجّل الحكم في هذه المسألة، وقد عُدّ كلامه في هذا الباب "من غريب الكلام، ونستغربُ صدورَه من الحريري؛ لأنّ المِقْرَاضَ أو المِقْصَ اسمٌ للآلة القارضة التي تشتمل على طرفين، وليس كلّ طرف منهما بنفسه، إلّا إذا كان مع الطرف الآخر، فذلك لا يجوز أن نقول: مِقْرَاضَانِ، فالآلة ليست باثنين، علاوة على أنّ اللغويين ذكروا المِقْرَاضَ في آثارهم، قال في الصحاح، مادة (قرص): والمِقْرَاضُ واحدُ المقاريض" (العلوي، 2005م، العدد: 4، 268) وينظر (الزاملي، 2020م، 244)، ولذا يصحّ قولك: مِقْرَاضٌ وَمِقْرَاضَانِ، وَمِقْصٌ وَمِقْصَانِ، وإن كان الأفضل والأسهل في الاستعمال إطلاق صيغة الإفراد على هذين اللفظين؛ لأنّهما جُعلا – كما قال ابن بالي- في التركيب آلة واحدة.

7- القافلة:

خطأ الحريري إطلاق (القافلة) على الرُفْقَةِ في السَّفَرِ ذاهبةً كانت أو راجعةً، وخصّها بالرُفْقَةِ الراجعة من السَّفَرِ؛ لفقولها، أي: رجوعها، فقال: "ويقولون: ودعتُ قافلة الحاجّ، فينطقون بما يتضادّ الكلام فيه، لأنّ التوديع إنّما يكون لمن يخرج إلى السَّفَرِ، والقافلة اسمٌ للرُفْقَةِ الراجعة إلى الوطن، فكيف يُفْرَنُ بين اللفظين مع تنافي المعنيين! ووجه الكلام أنّ يُقال: تَلَقَّيْتُ قافلةَ الحاجّ أو استقبَلْتُ قافلةَ الحاجّ" (الحريري، 2003م، 100)، ويبدو أنّه كان متابعاً ابن قتيبة في قوله: "القافلة، يذهب الناس إلى أنّها الرُفْقَةُ في السَّفَرِ، ذاهبةً كانت أو راجعةً، وليس كذلك، إنّما القافلة الراجعة من السَّفَرِ" (ابن قتيبة، 1981م، 24).

وكان لابن بالي رأي مخالف لما ذهب إليه الحريري، إذ أخذ عليه تخصيصه القافلة بالرُفْقَةِ الراجعة فقط، وتسمّح في إطلاقها على الرُفْقَةِ الذاهبة في السفر، أو المُبْتَدِئَةَ فيه، مستنداً إلى ما نصّ عليه كبار أرباب اللغة، فقال بعد ذكره قول الحريري: "أقول: فيه بحث، لأنّه نصّ بعض من كبار أرباب اللغة كصاحب القاموس، بأنّ القافلة الرُفْقَةُ القُفَالِ، والرُفْقَةُ المُبْتَدِئَةُ في السفر تفاقلاً بالرجوع" (منق القسطنطيني، 1983م، 44).

على أن ابن ظفر لم يرتضِ كلام ابن قتيبة والحريري، فردّه، وأجاز ما أنكره؛ لأنّ الرّفقة إنّما "سُمّيت قافلة قبل قُفولها تَفَاوُلًا لها بالقُفُول، وهذا كتسميتهم الدُّمَل: دُمَلًا قبل اندمَالِهِ، والدِّيع سَلِيمًا قبل سلامته" (ابن بري وابن ظفر، 1990م، 790) وينظر: (الزامل، 2020م، 241)، وإلى ذلك ذهب الشهاب الخفاجي في شرح درة الغواص، وردّ على الحريري ما أنكره (الخفاجي، 2012م، 428).

وما نقلته لنا المصنّفات اللغوية، يؤكّد ما ذهب إليه ابن بالي، ويبيّن مدى الوهم الكبير الذي وقع فيه الحريري، ففي تهذيب اللغة: "والقفل أيضًا: القفول، واشتقّ اسم القافلة من ذلك، لأنهم يقفلون، قلت: سُمّيت القافلة وإن كانت مبتدئة السّفَر قافلة تَفَاوُلًا بقُفولها عن سَفَرها، وظنّ القتيبي أنّ عوامّ النَّاس يعلّطون في تسميتهم المنشئين سفرا قافلة، وقال: لا تسمّى قافلة إلاّ منصرفةً إلى وطنها. وهو عندي غلط، لأنّ العَرَب لم تزل تسمي المنشئة للسّفَر قافلة على سبيل التّفَاوُل، وهو سائغ في كلام فصحاءهم إلى اليوم" (الأزهري، 2001م، 135/9 قفل)، وفي مشارق الأنوار: "واسم الجَمَاعَة القَافِلَة ولا تسمى قافلة ولا قافلين إلاّ في رجوعهم وقيل سميت بذلك أوّلاً تَفَاوُلًا لرجوعها ويكون معنى أفلنا أردنا الإقفال والإذن بالقفول أو جعلناهم يقفلون" (أبو الفضل اليحصبي، دت، 192/2)، وفي النظم المستعذب: "القافلة: هُمُ المُسَافِرُونَ الَّذِينَ قَفَلُوا، أي: رَجَعُوا مِنَ السّفَر، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى سُمِّيَ الذَّاهِبُ أَيْضًا قَافِلًا" (الركبي، 1988م، 255/1)، وفي التكملة للصغاني: "وقول من قال: القافلة: الرَّاجِعَةُ مِنَ السّفَرِ فَقَطْ غَلَطٌ، بَلْ يُقَالُ لِلْمُبْتَدِئَةِ فِي السّفَرِ أَيْضًا، تَفَاوُلًا لَهَا بِالرُّجُوعِ" (الصغاني، 1971م، 490/5 قفل)، وفي المصباح: "وتُطْلَقُ القَافِلَةُ عَلَى الرّفْقَةِ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ الفَارَابِيُّ قَالَ فِي مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ وَمَنْ قَالَ القَافِلَةُ الرَّاجِعَةُ مِنَ السّفَرِ فَقَطْ فَقَدْ غَلَطَ بَلْ يُقَالُ لِلْمُبْتَدِئَةِ بِالسّفَرِ أَيْضًا تَفَاوُلًا لَهَا بِالرُّجُوعِ، وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: مِثْلُهُ قَالَ وَالْعَرَبُ تُسَمِّي النَّاهِضِينَ لِلْعَزْوِ قَافِلَةً تَفَاوُلًا بِقُفُولِهَا وَهُوَ شَائِعٌ" (الفيومي، 1977م، 511/2 قفل)، وعلى ذلك نصّ اللسان (ابن منظور، دت، 560/11 قفل) والناج (الزبيدي، 264/30-265 قفل). وهذا كفيّل بإثبات ما أنكره المنكرون؛ فالعرب ما زالت تُسمي الذاهبين في ابتداء الأسفار قافلةً، تفانلاً بأن يُيسّر الله تعالى الرجوع، وهو شائع في كلام الفصحاء، وإلى يومنا هذا، إذ اتفق مجمع اللغة القاهري على إثبات ذلك، فجاء في المعجم الوسيط: "القافلة: الرّفقة الكَثيرةُ الرَّاجعةُ من السّفَر أو المبتدئة بِهِ وَيكون مَعَهَا دوابها وأمتعتها وزادها" (المجمع العلمي، 2004م، 752).

8- القلعة – القلعة:

خطأ ابن مكّي الصقلي استعمال كلمة (القلعة) بمعنى: الحصن المُمتنع في الجبل بسكون اللام، وجعل صوابه (القلعة) بفتح اللام، إذ قال: "ويقولون: القلعة، والصواب: القلعة، بفتح اللام." (الصقلي، 1990م، 91)، ويبدو أنّه استند إلى قول بعض اللغويين، كقول ابن السكيت في إصلاح المنطق: "وتقول: هو مَرَجُ القلعة، ولا تقل: القلعة" (ابن السكيت، 2002م، 131)، وقول ابن قتيبة في أدب الكاتب: "وهي مَرَجُ القلعة بفتح اللام، ولا

تُسَكَّنُ" (ابن قتيبة، 1981م، 429)، وكذا قول ابن دريد في الجمهرة: "والقَلْعَةُ بفتح اللّام لا غير: حصن في أعلى الجبل، وأجمع قلاع" (ابن دريد، 1987م، 940/2 قلع).

وقد أخذ ابن بالي على الصقلي تخطئته هذه، مجوّزاً اللغتين، مستنداً إلى ما ذكره بعض أرباب اللغة، إذ قال: "قال الصقلي: يقولون: القلعة، بسكون اللام، والصواب فتحها، أقول: ذكر بعض أرباب اللغة السكون أيضاً" (منق القسطنطيني، 1983م، 45).

وبعد البحث في المعجمات وكتب اللغة المعتبرة، وُجد أنّ كثيراً منها نصّ على ورود هذه الكلمة بمعناها المقصود بسكون اللام وفتحها، إذ جاء في معجم ديوان الأدب: "والقَلْعَةُ: الحصن" (الفارابي، 2003م، 142/1)، وفي تهذيب اللغة: "والقَلْعَةُ: الحصن، وجمعه قُلوع" (الأزهري، 2001م، 161/1 قلع)، وفي المحكم: "والقَلْعَةُ: حصن مُمتنع في جبل، وجمعتها: قلاع، وقَلْع" (ابن سيده، 2000م، 218/1)، وفي فقه اللغة قال الثعالبي في ترتيب مقادير الحجارة: "إذا كانت صغيرة فهي حصاة... ثم صخرة ثم قلعة وهي التي تنقل من عرض جبل وبها سميت القلعة التي هي الحصن" (الثعالبي، 2000م، 204)، وفي التكملة للصغاني: "قال ابن الأعرابي: القلعة، بالتحريك: الحصن" (الصغاني، 1971م، 337/4 قلع)، وذكر صاحب كتاب المطلع على ألفاظ المقنع اللغتين بقوله: "القلعة، بفتح اللام وسكونها: الحصن" (البعلي، 2003م، 254)، وقد ذكرها ابن منظور بسكون اللام، ونقل لغة الفتح عن ابن بري بقوله: "والقَلْعَةُ: الحصن الممتنع في جبل، وجمعتها قلاع وقلاع وقلاع، قال ابن بري: غير الجوهري يقول القلعة، بفتح اللام، الحصن في الجبل" (ابن منظور، دبت، 290/8 قلع)، وقد نقل الفيومي في مصباحه الفتح عن الأزهري، وذكر - نقلاً عن المطرزي والصغاني - أنّ السكون لغة، إذ قال: "قال الأزهري: القلعة بالفتح الصخرة العظيمة تنقل من عرض جبل لا ترتقى والجمع قلع وبها سميت القلعة وهي الحصن الذي يبنى على الجبال لامتناعها ونقل المطرزي والصغاني أنّ السكون لغة" (الفيومي، 1977م، 513/2 قلع)، وكذا نصّ المعجم الوسيط على ورود لغة السكون، إذ جاء فيه: "القلعة: الحصن الممتنع في الجبل" (المجمع العلمي، 2004م، 755/2).

يُضاف إلى ذلك ويُعزّزه تصحيح صلاح الدين الصفدي للغة السكون، على الرغم من تشدده في اللغة، ومتابعته الصقلي في أغلب مسائل التصحيح اللغوي، مستنداً إلى قول الجوهري، إذ قال: "ويقولون: القلعة، وصوابه القلعة بفتح اللام، وكذلك أيضاً القلعة: السحابة العظيمة، والجمع قلع، بفتح اللام... قلت: قال الجوهري: القلعة الحصن على الجبل" (الصفدي، 1987م، 460)، وبناءً على ذلك يكون استعمال كلمة (القلعة) بمعنى: الحصن الممتنع في الجبل بسكون اللام - فضلاً عن فتحها - سليماً لا غبار عليه، ومقالة المنكرين مدفوعة بنصوص المعجمات وكتب اللغة.

9- القُوَّةُ الْمُؤَسِّكَةُ - القُوَّةُ المَاسِكَةُ:

خطأ ابن مكي الصَّقَلِي قولهم: القُوَّةُ المَاسِكَةُ، وجعل الصواب: القُوَّةُ الْمُؤَسِّكَةُ؛ لأنَّه لا يوجد في اللُّغة إلَّا الفعل الرباعي (أَمَسَكَ) في هذا المعنى، إذ قال: "يقولون: القُوَّةُ المَاسِكَةُ، وَضَعَفَتِ المَوَاسِكُ، والصواب: القُوَّةُ الْمُؤَسِّكَةُ، وَضَعَفَتِ المُمَسِّكَاتُ؛ لأنَّه لا يُقال إلَّا أَمَسَكَ رباعي لا غير، واسم الفاعل منه مُؤَسِّكٌ" (الصقلي، 1990م، 222)، وتابعه في ذلك الصقدي (الصقدي، 1987م، 460).

في حين أخذ ابن بالي على الصقلي تخطئه هذه، ورأى صحَّة قولهم: القُوَّةُ الماسكة فضلاً عن المُمسكة، مستنداً إلى ورود الفعل (مَسَكَ) بمعنى (أَمَسَكَ) في القاموس المحيط، إذ قال: "قال الصقلي: يقولون القُوَّةُ الماسكة، والصواب: المُمسكة، وذكر صاحب القاموس: مَسَكَ بمعنى أَمَسَكَ" (منق القسطنطيني، 1983م، 49).

على أن ابن هشام اللُّخمي قد تعقَّب الصقلي، وصحَّح ما أنكره، مستنداً إلى ما حكاه ابن قتيبة من ورود الفعل (مَسَكَ) في اللُّغة، فقال: "ويقولون: القُوَّةُ الماسكة. والصواب: المُمسكة، لأنَّه لا يُقال إلَّا أَمَسَكَ، رُباعي لا غير، واسمُ الفاعل منه: مُؤَسِّكٌ، كذا حكى ابن مكي. وحكى ابن قتيبة: مَسَكَ، فعلى هذا يُقال: الماسكة" (اللخمي، 2003م، 308).

ويبدو أن الصقلي قد جانب الصواب في هذه المسألة، وتعجَّل الحكم فيها؛ لورود الفعل (مَسَكَ) بمعنى (أَمَسَكَ) في المعجمات وكتب اللُّغة، وورود كلمة (الماسكة) بالمعنى نفسه أيضاً في هذه المصنَّفات، ففي نهج البلاغة: "والقسم الرابع حملة العرش كأنَّهم القُوَّةُ العامَّة التي أفاضها الله في العالم الكلي، فهي المَاسِكَةُ له الحَافِظَةُ لكلِّ جزء منه، مركزه، وحدود مسيره في مداره" (الإمام علي (عليه السلام)، 2004م، 20/1)، وفي معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: "والمَاسِكَةُ جُلْدَةٌ تَكُونُ على وَجْهِ الوَلَدِ في بطنِ أمِّه؛ لأنَّها مُحِيطَةٌ به كإحاطة الحَبْسِ بالمَحْبُوسِ" (العسكري، 1433هـ، 517)، وفي الغريبين في القرآن والحديث: "قال القتيبي: مُؤَسِّكَةُ أي محتملة، يقول تحملينها معك أي تعالجين بها قلب، قال: والعرب تقول: مَسَكْتُ بكذا بمعنى أَمَسَكْتُ وتمَسَكْتُ" (الهروي، 1999م، 1752/6)، وفي المحكم: "ومَسَكَ بالشَّيْءِ، وَأَمَسَكَ بِهِ وَتَمَسَكَ، وَتَمَسَكَ، واسْتَمَسَكَ، وَمَسَكَ، كُلُّهُ: احتبس" (ابن سيده، 2000م، 735/6 مسك)، وفي الأساس: "أَمَسَكَ الحَبْلَ وَغَيْرَهُ، وَأَمَسَكَ بالشَّيْءِ وَمَسَكَ وَتَمَسَكَ واسْتَمَسَكَ وامْتَسَكَ" (الزمخشري، 1998م، 213/2 مسك)، وفي النهاية:

"يُقَالُ: أَمَسَكْتُ الشَّيْءَ وَبِالشَّيْءِ، وَمَسَكْتُ بِهِ وَتَمَسَكْتُ، وَاسْتَمَسَكْتُ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: (مَنْ مَسَكَ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ بِشَيْءٍ)، أَيْ أَمَسَكَ" (ابن الأثير، د.ت، 330/4 مسك)، وفي المغرب في ترتيب المعرب: "وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ فِي الْأَلَّةِ الْمَاسِكَةَ، أَيْ الْمُمَسِكَةَ مِنْ عِبَارَاتِ الْأَطِبَّاءِ" (المطرزي، 1989م، 442)، وفي المطلع على ألفاظ المقنع: "قوله: فأمسك ذكره، المشهور أمسك، ومسك لغة قليلة، نقلها الحسين بن مسعود البغوي في (شرح السنة) في باب غُسل الحيض فقال: يقول العرب: مَسَكْتُ الشَّيْءَ بِمَعْنَى أَمَسَكْتُهُ" (البعلي، 2003م، 43).

وبعد ذكر هذه الأدلة الواضحة يمكننا القول بورود اللغتين (مَسَكَ) و(أَمَسَكَ) بالمعنى نفسه في كلام العرب، وقد صرح الزركشي بورودهما عن الخرقى بقوله: "أَمَسَكَ وَمَسَكَ: لَغَتَانِ، وَالخَرْقِيُّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ: وَأَمَسَكُهُ آخِرٌ، وَقَالَ: وَحَبَسَ الْمَاسِكَ حَتَّى يَمُوتَ، وَالْمَاسِكَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ مَسَكَ، وَاسْمُ فَاعِلٍ: أَمَسَكَ، مُمَسِكَ" (الزركشي، 1993م، 114/6)، وفي الدرّ النقي: "قال الزركشي: أَمَسَكَ وَمَسَكَ: لَغَتَانِ" (ابن المبرد، 1991م، 719/3)، وبناءً على ذلك يصحّ أن نقول: القُوّة المُمَسِكَة والمَاسِكَة، ولا عبرة بكلام المنكرين.

10- نَيْفٌ - نَيْفٌ:

نَيْفٌ بوزن (سَيْدٌ)، ومعناه: الزيادة، يجري على السنة الكتاب كثيرًا، وهو من أُنَافَ العَدَدِ، إذا زاد، وله شرطان: أن يأتي مع عقد، كعشرين إلى تسعين، وكذلك مع (عشرة)، و(ومئة)، و(ألف)، ويكون بعد العدد لا قبله، نحو: حضر مئة طالبٍ ونَيْفٌ، وكل ما زاد على العقد فَهُوَ نَيْفٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَقْدَ الثَّانِي، فِي النِّهَايَةِ: "وَقَدْ أُنَافَ عَلَى الشَّيْءِ يُنَيْفُ. وَأَصْلُهُ مِنَ الْوَاوِ. يُقَالُ: نَافَ الشَّيْءُ يُنُوفُ، إِذَا طَالَ وَارْتَفَعَ، وَنَيْفَ عَلَى السَّبْعِينَ فِي الْعُمُرِ، إِذَا زَادَ. وَكُلُّ مَا زَادَ عَلَى عَقْدٍ فَهُوَ نَيْفٌ، بِالتَّشْدِيدِ" (ابن الأثير، د.ت، 141/5 نيف).

وقد جرى على السنة بعضهم قولهم: (نَيْفٌ)، بالتخفيف، فمنع ذلك بعض اللغويين، قال الأزهرى في التهذيب: "ناف، وأناف، إذا أشرف، ومن (ناف) يُقَالُ: هَذِهِ مِئَةٌ وَنَيْفٌ، بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، أَيْ زِيَادَةٌ، وَعَوَامُّ النَّاسِ يَخْفَوْنَ وَيَقُولُونَ: وَنَيْفٌ، وَهُوَ لَحْنٌ عِنْدَ الْفُصْحَاءِ" (الأزهرى، 2001م، 342/15 نيف)، وقد تابعه الحريري في ذلك قائلاً: "وَيَقُولُونَ: مِائَةٌ وَنَيْفٌ، بِإِسْكَانِ الْيَاءِ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: نَيْفٌ بِتَشْدِيدِهَا، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ: أُنَافَ يُنَيْفُ عَلَى الشَّيْءِ إِذَا أَشْرَفَ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ لَمَّا زَادَ عَلَى الْمِائَةِ صَارَ بِمِثَابَةِ الْمَشْرَفِ عَلَيْهَا" (الحريري، 2003م، 142)، وشايحه ابن الجوزي (ابن الجوزي، د.ت، 180).

في حين أخذ ابن بالي على الحريري وابن الجوزي تلك التخطنة، وأجاز لغة التخفيف في (نَيْفٌ)، قياسًا على نظائرها، نحو: (سَيْدٌ)، و(مَيْتٌ)، وغير ذلك، مستندًا أيضًا إلى قول صاحب القاموس بجواز تخفيفها، فقال: "قال الحريري، وابن الجوزي: يقولون: مائة ونَيْفٌ، بإسكان الياء، والصواب تشديدها" (منق القسطنطيني،

1983م، 58)، وأردف: "أقول: يمكن تخفيفها على مثال سَيْدٍ وَمَيْتٍ، وأمثاله كثيرة، وقد قال صاحب القاموس: وقد يُخَفَّفُ" (منق القسطنطيني، 1983م، 58).

ولم يُسَلِّم الشهاب الخفاجي بهذه التخطئة، ورأى أنّ ما أنكره الحريري وارد في كتب اللغة، وقد تكلمت به العرب، وعليه صحّ تشديد (نَيْفٍ)، وتخفيفها، اعتماداً على ما ذكره كبار علماء اللغة، كابن مالك والفارسي وأبي حيّان، وما ورد في القاموس المحيط من جواز لغة التخفيف (الخفاجي، 2012م، 617).

ونرى أنّ إنكار التخفيف في (نَيْفٍ) تشدّد لا مُسَوِّغ له، فقد أثبت معظم كبار اللغويين ورود هذه اللغة، فضلاً عن لغة التشديد، ونصّت عليها معظم المعجمات وكتب اللغة، ففي الصحاح: "النَيْفُ: الزيادة، يُخَفَّفُ وَيَشَدِّدُ، وأصله من الواو. يقال عشرةٌ وَنَيْفٌ، ومائةٌ وَنَيْفٌ وكل ما زاد على العَقْدِ فهو نَيْفٌ حتى يبلغ العَقْدُ الثاني. وَنَيْفٌ فلانٌ على السبعين، أي زاد" (الجوهري، 1990م، 4/1436-1437 نيف)، وفي المحكم: "والنَيْفُ والنَيْفُ كَمَيْتٍ وَمَيْتِ الزيادة" (ابن سيدة، 2000م، 10/517 نيف)، وفي طلبه الطلبة: "مائةٌ وَنَيْفٌ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفِهَا أَي زِيَادَةٌ" (النسفي، 1311هـ، 137)، وفي النهاية لابن الأثير: "وكلُّ ما زادَ على عَقْدٍ فَهُوَ نَيْفٌ، بِالتَّشْدِيدِ، وَقَدْ يُخَفَّفُ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَقْدَ الثَّانِي" (ابن الأثير، د.ت، 5/141 نيف)، وفي العباب: "والنَيْفُ: الزيادة يُخَفَّفُ وَيُثَقِّلُ" (الصغاني، 1981م، 2/29 نيف)، وفي مختار الصحاح: "النَيْفُ: بوزن الهَيْنِ الزيادة يُخَفَّفُ وَيُسَدِّدُ" (الرازي، 1989م، 322 نيف)، وفي القاموس: "والنَيْفُ، ككَيْسٍ، وقد يُخَفَّفُ: الزيادة" (الفيروزآبادي، 2005م، 858 نيف)، وعلى ذلك نصّ اللسان (ابن منظور، د.ت، 9/322 نيف)، والتاج (الزبيدي، 2004م، 24/443 نيف) أيضاً.

كلّ ذلك وغيره كفيلاً بإثبات لغة التخفيف في (نَيْفٍ)، فضلاً عن لغة التشديد، وما جرى على السنة العرب لا يمكن إنكاره بأيّ شكل من الأشكال.

11- النَيْلُوفَر - النَيْنُوفَر:

النَيْلُوفَر، بكسر النون وضَمّ اللام، وقد تفتح النون مع ضمّ اللام، نبات معروف ينبت في المياه، وهو كلمة أعجمية، فارسيته (نيلوفر)، ففي المصباح: "وَالنَّيْلُوفَرُ بِكسْرِ النُّونِ وَضَمِّ اللَّامِ نَبَاتٌ مَعْرُوفٌ كَلِمَةٌ عَجَمِيَّةٌ قِيلَ مَرْكَبَةٌ مِنْ نَيْلٍ الَّذِي يُصْبَغُ بِهِ وَفَرِ اسْمُ الْجَنَاحِ فَكَانَتْ قِيلَ مُجَنِّحٌ بِنَيْلٍ لِأَنَّ الْوَرَقَةَ كَانَتْهَا مَصْبُوعَةً الْجَنَاحِينَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ النُّونَ مَعَ ضَمِّ اللَّامِ" (الفيومي، 1977م، 2/632 نيل) وينظر: (أدي شير، 1988م، 155-156)، وفيه لغة ثانية، هي: النَيْنُوفَر، بكسر النون الأولى، أو فتحها، وفتح النون الثانية، لكنّ العامّة تقول: (نيلوفر)، بضمّ النون الثانية، فخطأ ذلك ابن مكي الصقلّي بقوله: "ويقولون: نيلوفر، والصواب: نيلوفر، بفتح النون الثانية، ونيلوفر، باللام أيضاً" (الصقلّي، 1990م، 179).

وقد خصص صاحب القاموس وجود هذا النبات في المياه الراكدة فقط، فقال: "النَّيْلُوفَرُ، وَيُقَالُ: النَّيْلُوفَرُ: ضَرْبٌ مِنَ الرِّيَّاحِينَ يَنْبُتُ فِي الْمِيَاهِ الرَّائِدَةِ، بَارِدٌ فِي الثَّالِثَةِ، رَطْبٌ فِي الثَّانِيَةِ، مُلَيِّنٌ، صَالِحٌ لِلسُّعَالِ، وَأَوْجَاعِ الجَنْبِ، وَالرَّيَّةِ، وَالصَّدْرِ، وَإِذَا عُجِنَ أَصْلُهُ بِالمَاءِ، وَطُلِيَ بِهِ البَهَقُ مَرَّاتٍ، أَزَالَهُ. وَإِذَا عُجِنَ بِالزَّفْتِ، أَزَالَ دَاءَ النَّعْلَبِ" (الفيروزآبادي، 2005م، 486 نفر)، فأخذ عليه ابن بالي ذلك، وذكر أنه ينبت في المياه الجارية أيضاً، إذ قال: "أقول في التخصيص بالمياه الراكدة نظراً؛ فإنه في ديارنا ينبت في المياه الجارية" (منق القسطنطيني، 1983م، 58).

وما ذكره ابن بالي ناتج عن رؤيته الحقيقية لوجود هذه النبات في المياه الجارية، فضلاً عن المياه الراكدة، لذا أعم ما خصصه صاحب القاموس، يُعزِّز ذلك ما ذكره القزويني (ت682هـ) بأن هذا النبات ينبت في قرية (زراعة)، تقع في شرقي الموصل، وهي عين فوّارة يجتمع فيها ماء كثير، إذ قال: "قرية في شرقي الموصل قرب باعشيقا، بها عين النيلوفر، وهي عين فوّارة يجتمع فيها ماء كثير، ينبت في ذلك الماء النيلوفر ويعد نوعاً من أنواع دخل القرية" (القزويني، د.ت، 383)، والعين الفوّارة تدلّ على المياه الجارية، وكذا نصّ المعجم الوسيط على وجود هذا النبات في المناقع والأنهار، إذ جاء فيه: "النَّيْلُوفَرُ والنَّيْلُوفَرُ، جنس نباتات مائية من الفصيلة النَّيْلُوفَرِيَّة، فِيهِ أَنْوَاعٌ تَنْبُتُ فِي الأَنْهَارِ وَالمِنَاقِعِ، وَأَنْوَاعٌ تُزْرَعُ فِي الأَحْوَاضِ لورقها وزهرها وَمِنْ أَنْوَاعِهِ اللُّوطُسُ أَي عرائس النَّيْلِ وَتَسْمَى البَشْنِينِ" (المجمع العلمي، 2004م، 967)، والأنهار مياه جارية، لذا ففي ما أخذه ابن بالي على صاحب القاموس في هذه المسألة وجه مقبول.

وثمة ماخذ أخرى، أخذها ابن بالي على العلماء في مسائل لغوية أخرى، وبين الصواب الذي يجب أن تجري عليه في الاستعمال، لم يسع المقام لذكرها، وتفصيل القول فيها، ومنها ما أخذه على الحريري وابن الجوزي في تخطئهم جمع (أرض) على (أراضٍ) (منق القسطنطيني، 1983م، 18-19)، وما أخذه على الجوهري في تخطئته جمع (ريح) على (أرياحٍ) (منق القسطنطيني، 1983م، 19)، وما أخذه على الحريري في تخطئته قولهم: (فلانٌ أنصف من فلانٍ)، في أنّ الفعل (أنصف) رباعي، واسم التفضيل لا يُبنى من الرباعي (منق القسطنطيني، 1983م، 19)، وما أخذه على الصقّلي في تخطئته نطق كلمة (بضعة)، بكسر الباء (منق القسطنطيني، 1983م، 23)، وما أخذه على ابن الجوزي أيضاً في تخطئته نطق كلمة (دمشق)، بكسر الميم (منق القسطنطيني، 1983م، 30)، وما أخذه على الحريري وابن الجوزي في تخطئتهم نطق كلمة (الرّمرد) بالبدال المهملة، وضمّ الراء (منق القسطنطيني، 1983م، 33)، وما أخذه على جمع من العلماء في جعل كلمة (الشام) بالهمز فقط (منق القسطنطيني، 1983م، 37)، وما أخذه على الجوهري والفيروزآبادي في عدم تفرقتهم بين العام والسنة (منق القسطنطيني، 1983م، 40)، وما أخذه على الصقّلي في تخطئته كلمة (فهرسة) (منق القسطنطيني، 1983م، 43)، وما أخذه على الجواليقي في تخطئته إطلاق كلمة (الفتى) على

الشاب والحدث (منق القسطنطيني، 1983م، 43)، وما أخذه على ابن الجوزي في تخطئته نطق كلمة (كفة) في كفة الميزان، بفتح الكاف (منق القسطنطيني، 1983م، 46)، وما أخذه على الزبيدي في تخطئته إطلاق كلمة (كُلبَتَان) على الآلة التي يُقَلَع بها الأسنان (منق القسطنطيني، 1983م، 47)، وما أخذه على ابن الجوزي في تفرقة بين كلمة (اللحمة) بفتح اللام، و(اللحمة)، بضم اللام (منق القسطنطيني، 1983م، 48)، وما أخذه على الحريري في تخطئته قولهم: مَبْيُوع ومَعْيُوب (منق القسطنطيني، 1983م، 49)، وما أخذه على الحريري في إنكاره لفظ (المعلول) من العلة (منق القسطنطيني، 1983م، 51-52)، وما أخذه على الزبيدي في تخطئته إطلاق (المشكاة) على الرصاصة المتخذة للذبال (منق القسطنطيني، 1983م، 53)، وما أخذه على بعض العلماء في تخطئتهم نطق كلمة (المنبر) بفتح الميم (منق القسطنطيني، 1983م، 56)، وما أخذه على صاحب القاموس من تناقض كلامه في مسألة (مدّ البصر) و(مدى البصر) (منق القسطنطيني، 1983م، 56-57)، وما أخذه على بعض العلماء أيضاً في تخطئتهم إطلاق كلمة (المقطع) على الآلة التي يُقَطَع عليها القلم، أو في تخصيص صاحب القاموس (المقطّعة) بالقلم (منق القسطنطيني، 1983م، 57)، وما أخذه على ابن الجوزي في تخطئته نطق كلمة (النخبة)، بسكون الخاء (منق القسطنطيني، 1983م، 58).

الخاتمة:

تنوعت مآخذ ابن بالي على العلماء، فشملت الموضوعات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وقد أخذت هذه الدراسة على عاتقها انتقاء بعضاً منها، وتناوله بالدراسة والتحليل. وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج، منها:

- 1- كشف البحث عن أمانة ابن بالي العلمية، فقد نسب أغلب الأقوال إلى أصحابها.
- 2- لم يُسَلِّم ابن بالي تسليماً تاماً بكلّ أقوال العلماء وآرائهم التي نقلها عنهم، بل كانت له تعقيبات ووجهات نظر على بعضها، حتى إنّه ردّ بعضها الآخر، وبيّن الصواب الذي يجب أن تجري عليه في الاستعمال.
- 3- كشف البحث عن الاتجاه الذي اتّبعه ابن بالي في مجال التصحيح اللغوي، وهو اتّجاه المتسمحين المتساهلين في اللغة، الذين يأخذون بالأفصح والفصح، فكان يأخذ على المتشدّدين إنكارهم بعض ما سمحت به اللغة، ووافق روحها.
- 4- كان نقده هادئاً، إذ كان يحترم آراء العلماء، ووجهات نظرهم، وعندما لا يُصرّح باسم أحدهم، يقول: حكى أو قال أحد الفضلاء، وعندما يردّ عليهم، يكون ردّه موضوعياً، ناتج عن روية وتفكّر، ودراية وتحقّق.

5- استند في أغلب مآخذة إلى المعجمات المعتمدة، وكتب اللغة المعتمدة، ولاسيما القاموس المحيط، والصاحح، وديوان الأدب، والكشاف.

6- في حدود بحثي، وجدت أنّ ابن بالي قد تفرد في تعميم دلالة كلمة (النيلوفر)، أو (النينوفر)، بإطلاقها على النبات الذي ينبت في المياه الراكدة والجارية أيضاً، بعد أن خصصها سابقه من العلماء بالمياه الراكدة.

المصادر والمراجع:

- ابن الأثير، (مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد ت 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: ظاهر أحمد الراوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، د.ط، د.ت.

- ابن بري، (أبو محمد عبد الله بن بري ت 582هـ)، وابن ظفر (محمد بن عبد الله أبي محمد ت 565هـ)، حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوام الخواص، تح: د. أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة – القاهرة، ط1، 1990م.

- ابن الجوزي، (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ت 597هـ)، تقويم اللسان، تح: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف – القاهرة، ط2، د.ت.

- ابن درستويه، (أبو محمد عبد الله بن جعفر ت 347هـ)، تصحيح الفصيح وشرحه، تح: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، د.ط، 1998م.

- ابن دريد، (أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي ت 321هـ)، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987م.

- ابن السكيت، (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ت 244هـ)، إصلاح المنطق، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2002م.

- ابن سلام، (أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ت 224هـ)، غريب الحديث، تح: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الهند، ط1، 1964م.

- ابن سيده، (أبو الحسن علي بن إسماعيل ت 458هـ)، المخصص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1996م.

- ابن سيده، (أبو الحسن علي بن إسماعيل ت 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2000م.
- ابن عباد، (الصاحب بن إسماعيل بن عباد ت 385هـ)، المحيط في اللغة، تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1994م.
- ابن قتيبة، (أبو محمد عبد الله بن مسلم ت 276هـ)، أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ط، 1981م.
- ابن المبرد، (يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي ت 909 هـ)، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، تح: رضوان مختار بن غربية، دار المجتمع للنشر والتوزيع - جدة/ السعودية، ط1، 1991م.
- ابن منظور، (أبو الفضل جمال الدين محمد ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط2، د.ت.
- ابن هشام اللخمي، (أبو عبد الله محمد بن أحمد ت 577هـ)، المدخل إلى تقويم اللسان، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط1، 2003م.
- أبو مسحل، (أبو محمد عبد الوهاب بن حريش الأعرابي نحو 230هـ)، النوادر، تح: د.عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، 1961م.
- الأزهرى، (أبو منصور محمد بن أحمد ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تح: عمر سلامي، وعبد الكريم حامد، دار إحياء التراث العربي - لبنان، ط1، 2001م.
- الإمام علي، (علي بن أبي طالب عليه السلام)، نهج البلاغة، تح: د. صبحي الصالح، دار الكتاب المصري – القاهرة، ودار الكتاب اللبناني – بيروت، ط4، 2004م.
- البطليوسي، (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ت 521هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ، تح: الأستاذ مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية – القاهرة، د.ط، 1996م.
- البعلبي، (أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح ت 7709هـ)، المطلع على ألفاظ المقنع، تح: محمود الأرنؤوط، ياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي – السعودية، ط1، 2003م.
- البغدادي، (إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم ت 1399هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مؤسسة التاريخ العربي، د.ط، د.ت.

- الثعالبي، (أبو منصور عبد الملك بن محمد ت 429هـ)، فقه اللغة وأسرار العربية، تح: د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية – بيروت، ط2، 2000م.
- الجوهري، (أبو نصر إسماعيل بن حماد ت 393هـ)، الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1990م.
- حاجي خليفة، (مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني ت 1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى – بغداد، 1941م.
- الحريري، (القاسم بن علي بن محمد ت 516هـ)، درة الغواص في أوام الخواص، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، ط1، 2003م.
- الحميري، (نشوان بن سعيد ت 573 هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: د. حسين بن عبد الله العمري، وآخرين، دار الفكر المعاصر – بيروت ط1، 1999م.
- الرازي، (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ت 666هـ)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان – بيروت، د.ط، 1989م.
- الركي، (بطل بن أحمد بن سليمان ت 633هـ)، النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، تح: مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية – مكة المكرمة، د.ط، 1988م.
- الزاملي، د. مجيد خير الله راهي، معجم أوام الحريري في درة الغواص، كنوز المعرفة – الأردن، ط1، 2020م.
- الزبيدي، (محمد بن محمد بن عبد الرزاق ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 2004م.
- الزركشي، (شمس الدين محمد بن عبد الله المصري الحنبلي ت 772هـ)، شرح الزركشي، دار العبيكان – الرياض/السعودية، ط1، 1993م.
- الزركلي، (خير الدين بن محمود بن محمد)، الأعلام، دار العلم للملايين – بيروت، ط15، 2002م.
- الزمخشري، (جار الله محمود بن عمر ت 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، تح: أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، 2006م.

- الزمخشري، (جار الله محمود بن عمر ت 538هـ)، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م.
- السمين الحلبي، (أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ت 756هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان 180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط3، 1988م.
- شير، السيّد أدّي شير، الألفاظ الفارسية المعرّبة، دار العرب – القاهرة، ط2، 1988م.
- الشهاب الخفاجي، (أحمد بن محمد بن عمر ت 1069هـ)، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تصحيح: نصرت الهوريني، ومصطفى وهبي، المطبعة الوهبية – مصر، 1282هـ.
- الشهاب الخفاجي، (أحمد بن محمد بن عمر ت 1069هـ)، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تح: ميسون عبد السلام نجيب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث- دار الكتب الوطنية، ط1، 2012م.
- الصغاني، (الحسن بن محمد بن الحسن ت 650هـ)، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تح: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد – بغداد، د.ط، 1981م.
- الصغاني، (الحسن بن محمد بن الحسن ت 650هـ)، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تح: عبد العليم الطحاوي، وإبراهيم إسماعيل الأبياري، وآخرين، مطبعة دار الكتب – القاهرة، د.ط، 1971م.
- الصفدي، (صلاح الدين خليل بن أيبك ت 764هـ)، تصحيح التصحيف وتحريير التحريف، تح: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1987م.
- الصقلي، (أبو حفص عمر بن خلف بن مكي ت 501هـ)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1990م.
- العسكري، (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل نحو 395هـ)، معجم الفروق اللغوية، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي – قم المقدسة/ إيران، ط6، 1433هـ.
- العلوي، (محمد مهدي السبزواري ت 1350 هـ)، سمير الخواص في أوهام درة الغواص، تح: د. علي الأعرجي، مجلة أهل البيت، العدد 4، 2005م.

- الفارابي، (أبو إسحاق بن إبراهيم ت 350هـ)، ديوان الأدب، تح: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب – القاهرة، د. ط، 2003م.
- الفراهيدي، (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ت 175هـ)، العين، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال – بيروت، د. ط، د. ت.
- الفيروزآبادي، (مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ت 817هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط8، 2005م.
- الفيومي، (أحمد بن محمد بن علي ت 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار المعارف - القاهرة، ط2، 1977م.
- القزويني، (زكريا بن محمد بن محمود ت 682هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر – بيروت، د. ط، د. ت.
- القزويني، (زكريا بن محمد بن محمود ت 682هـ)، عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، ط1، 2000م.
- المجمع العلمي، مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية - القاهرة، ط4، 2004م.
- المطرزي، (أبو الفتح عبد السيد بن علي ت 616هـ)، المغرب في ترتيب المعرب، مكتبة أسامة بن زيد- سورية، تح: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، ط1، 1989م.
- منق القسطنطيني، (علي بن لالي بالي بن محمد ت 992هـ)، خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1983م.
- النسفي، (أبو حفص عمر بن محمد ت 537هـ)، طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، المطبعة العامرة، مكتبة المثني ببغداد، 1311هـ.
- النووي، (أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف ت 676هـ)، تحرير ألفاظ التنبيه، تح: عبد الغني الدقر، دار القلم – دمشق، ط1، 1988م.

- الهروي، (أبو عبيد أحمد بن محمد ت 401هـ)، الغريبين في القرآن والحديث، تح: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار الباز – الرياض، ط1، 1999م.

- اليحصبي، (أبو الفضل عياض بن موسى ت544هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة – تونس، ودار التراث – القاهرة، د.ط، د.ت.

Sources and references:

-Ibn al-Atheer, (Majd al-Din al-Mubarak Ibn Muhammad Ibn Muhammad d. 606 AH), The End in Gharib Hadith and Athar, edited by: Zahir Ahmad Al-Rawi, Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, The Islamic Library, d.T, d.T.

-Ibn Berri, (Abu Muhammad Abdullah bin Berri, d. 582 AH), and Ibn Zafar (Muhammad bin Abdullah Abi Muhammad, d. 565 AH), footnotes of Ibn Berri and Ibn Zafar on Dora Al-Ghawas in the Illusions of the Characters, edited by: Dr. Ahmed Taha Hassanein Sultan, Al-Amana Press - Cairo, 1, 1990 AD.

-Ibn al-Jawzi, (Abu al-Faraj Abd al-Rahman bin Ali, 597 AH), Correction of the tongue, edited by: Dr. Abdel Aziz Matar, Dar Al Maaref - Cairo, 2nd floor, d.T.

-Ibn Darstawayh, (Abu Muhammad Abdullah bin Jaafar, d. 347 AH), corrected and explained by al-Faseeh, edited by: Muhammad Badawi al-Mukhton, Supreme Council for Islamic Affairs - Cairo, d. T, 1998 AD.

-Ibn Duraid, (Abu Bakr Muhammad ibn al-Hasan al-Azdi, 321 AH), Jamhrat al-Lughah, edited by: Ramzi Munir al-Baalbaki, Dar al-Ilm for Millions - Beirut, 1, 1987 AD.

-Ibn Al-Skeet, (Abu Yusuf Yaqoub bin Ishaq, d. 244 AH), Reform of Logic, House of Revival of Arab Heritage - Beirut, 1, 2002 AD.

-Ibn Salam, (Abu Obaid al-Qasim bin Salam al-Harawi 224 AH), Gharib Hadith, edited by: Dr. Muhammad Abd al-Mu`id Khan, Ottoman Encyclopedia Press - India, 1, 1964 AD.

-Ibn Sayyida, (Abu al-Hasan Ali bin Ismail, d. 458 AH), dedicated, edited by: Khalil Ibrahim Jafal, House of Revival of Arab Heritage - Beirut, 1, 1996 AD.

-Ibn Abbad, (Al-Sahib bin Ismail bin Abbad, d. 385 AH), Al-Mohit in Language, edited by: Muhammad Hassan Al-Yassin, World of Books - Beirut, 1, 1994 AD.

-Ibn Qutaiba, (Abu Muhammad Abdullah bin Muslim d. 276 AH), the writer's literature, edited by: Muhammad Al-Dali, Al-Resala Foundation - Beirut, d. T, 1981 AD.

-Ibn Al-Mubarrad, (Youssef bin Hassan bin Abdul Hadi Al-Hanbali Al-Dimashqi, d. 909 AH), Al-Dur Al-Naqee in explaining the words of Al-Kharqi, edited by: Radwan Mukhtar bin Gharbia, Society House for Publishing and Distribution - Jeddah / Saudi Arabia, 1, 1991 AD.

-Ibn Manzur, (Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad, 711 AH), Lisan al-Arab, Dar Sader - Beirut, 2nd edition, d.T.

-Ibn Hisham al-Lakhmi, (Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed, d. 577 AH), the introduction to the straightening of the tongue, edited by: Dr. Hatem Saleh Al-Damen, Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah - Beirut, 1, 2003 AD.

-Abu Mishal, (Abu Muhammad Abd al-Wahhab bin Huraish al-Arabi about 230 AH), al-Nawadir, edited by: Dr. Azza Hassan, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, d.I, 1961 AD.

-Al-Azhari, (Abu Mansour Muhammad bin Ahmed, 370 A.H.), Refining the Language, edited by: Omar Salami, and Abdel Karim Hamid, House of Revival of Arab Heritage - Lebanon, 1, 2001 AD.

-Imam Ali, (Ali ibn Abi Talib □ □), Nahj al-Balaghah, edited by: Dr. Sobhi Al-Saleh, The Egyptian Book House - Cairo, and The Lebanese Book House - Beirut, 4th edition, 2004 AD.

-Al-Batusi, (Abu Muhammad Abdullah bin Muhammad bin Al-Sayed, d. 521 AH), Al-Iqtib in explaining the literature of writers, edited by: Professor Mustafa Al-Sakka, Dr. Hamed Abdel Meguid, Egyptian Book House - Cairo, d.T., 1996 AD.

-Al-Baali, (Abu Abdullah Muhammad bin Abi Al-Fath, T. 7709 AH), familiar with the words of Al-Muqni', edited by: Mahmoud Al-Arnaout, Yassin Mahmoud Al-Khatib, Al-Sawadi Library - Saudi Arabia, 1, 2003 AD.

-Al-Baghdadi, (Ismail bin Muhammad Amin bin Mir Salim d. 1399 AH), the gift of those who know the names of the authors and the effects of the classifiers, the Arab History Foundation, d.t., d.t.

-Al-Thalabi, (Abu Mansour Abdul-Malik bin Muhammad d. 429 AH), Philology and the Secrets of Arabic, edited by: Dr. Yassin Al-Ayoubi, Modern Library - Beirut, 2nd floor, 2000 AD.

-Al-Jawhari, (Abu Nasr Ismail bin Hammad, d. 393 AH), Al-Sahah - Taj Al-Lughah and Sahih Al-Arabiya, edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Ilm for Millions - Beirut, 4th edition, 1990 AD.

-Haji Khalifa, (Mustafa bin Abdullah Kateb Chalabi al-Qustantini, d. 1067 AH), Uncovering Doubts about the Names of Books and Arts, Al-Muthanna Library - Baghdad, 1941 AD.

-Al-Hariri, (Al-Qasim bin Ali bin Muhammad d. 516 AH), Dora Al-Ghawas in the Illusions of the Characters, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Al-Asriya Library - Beirut, 1, 2003 AD.

-Al-Humairi, (Nashwan bin Saeed, d. 573 AH), Shams Al-Uloom and the medicine of the words of the Arabs from Al-Kalum, edited by: Dr. Hussein bin Abdullah Al-Omari, and others, House of Contemporary Thought - Beirut, 1st edition, 1999 AD.

-Al-Razi, (Mohammed bin Abi Bakr bin Abdul Qader, t. 666 AH), Mukhtar Al-Sahah, Library of Lebanon - Beirut, d.T., 1989 AD.

-Al-Rukby, (Battal bin Ahmed bin Suleiman, d. 633 AH), the tortured system in the interpretation of strange words of the polite, edited by: Mustafa Abdel Hafeez Salem, Commercial Library - Makkah Al-Mukarramah, d. T, 1988 AD.

-Al-Zamili, Dr. Majid Khairallah Rahi, A Dictionary of Al-Hariri's Illusions in Dora Al-Ghawas, Treasures of Knowledge - Jordan, 1, 2020 AD.

-Al-Zubaidi, (Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq, d. 1205 AH), The Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary, edited by: A group of investigators, Kuwait Government Press, 2nd Edition, 2004 AD.

-Al-Zarkashi, (Shams al-Din Muhammad bin Abdullah al-Masri al-Hanbali, d. 772 AH), Sharh al-Zarkashi, Dar al-Obaikan - Riyadh / Saudi Arabia, 1, 1993 AD.

-Al-Zarkali, (Khair Al-Din bin Mahmoud bin Muhammad), Al-Alam, House of Science for Millions - Beirut, 15th edition, 2002 AD.

-Al-Zamakhshari, (Jar Allah Mahmoud bin Omar, d. 538 AH), Al-Kashf about the facts of the mysteries of revelation and the eyes of gossip in the face of interpretation, edited by: Abi Abdullah Al-Dani bin Munir Al-Zuhri, Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut, 1, 2006 AD.

-Al-Zamakhshari, (Jarallah Mahmoud bin Omar, d. 538 AH), Asas al-Balaghah, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, 1, 1998 AD.

-Al-Samin Al-Halabi, (Abu Al-Abbas Ahmed bin Yusuf bin Abdul-Daim, 756 AH), Al-Durr Al-Masoon fi Al-Kitab Al-Kitun Al-Kitun, edited by: Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, d.

Sibawayh, (Abu Bishr Amr bin Othman 180 AH), the book, edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library - Cairo, 3rd edition, 1988 AD.

-Sher, Mr. Adi Sher, Arabized Persian Words, Dar Al-Arab - Cairo, 2nd Edition, 1988 AD.

-Al-Shehab Al-Khafaji, (Ahmed bin Muhammad bin Omar, d. 1069 AH), Shifa Al-Ghalil regarding the words of the Arabs from the intruder, corrected by: Nusrat Al-Hourini, and Mustafa Wahbi, Al-Wahbi Press - Egypt, 1282 AH.

-Al-Shehab Al-Khafaji, (Ahmed bin Muhammad bin Omar, d. 1069 AH), explaining Dora Al-Ghawas in the delusions of the private, edited by: Maysoon Abdul Salam Najib, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage - National Book House, 1, 2012 AD.

-Al-Saghani, (Al-Hassan bin Muhammad bin Al-Hassan, 650 AH), Al-Abab Al-Zahir wa Al-Fakher Al-Labbab, edited by: Muhammad Hassan Al-Yassin, Dar Al-Rashid - Baghdad, d.T., 1981 AD.

-Al-Saghani, (Al-Hassan bin Muhammad bin Al-Hassan, 650 AH), the supplement, the tail, and the link to the book "Taj Al-Lughah wa Sihah Al-Arabiya", edited by: Abdel-Alim Al-Tahawy, Ibrahim Ismail Al-Abyari, and others, Dar Al-Kutub Press - Cairo, d.T, 1971 AD.

-Al-Safadi, (Salah al-Din Khalil bin Aybak, d. 764 AH), correcting the correction and editing the distortion, edited by: Al-Sayyid Al-Sharqawi, Al-Khanji Library - Cairo, 1, 1987 AD.

-Al-Siqali, (Abu Hafs Omar bin Khalaf bin Makki, t. 501 AH), Educating the tongue and vaccinating the heavens, edited by: Mustafa Abdel Qader Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, 1, 1990 AD.

-Al-Askari, (Abu Hilal Al-Hassan bin Abdullah bin Sahel about 395 AH), A Dictionary of Linguistic Differences, Edited and Published: The Islamic Publication Institution - Holy Qom / Iran, 6th edition, 1433 AH.

-Al-Alawi, (Muhammad Mahdi al-Sabzwari, d. 1350 AH), Samir al-Khawwas in Illusions of Dora al-Ghawwas, edited by: Dr. Ali Al-Araji, Ahl al-Bayt Magazine, Issue 4, 2005 AD.

-Al-Farabi, (Abu Ishaq bin Ibrahim d. 350 AH), Diwan of Literature, edited by: Dr. Ahmed Mukhtar Omar, People's House Foundation - Cairo, d. I, 2003 AD.

-Al-Farahidi, (Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmad, d. 175 AH), Al-Ain, edited by: Dr. Mehdi Makhzoumi and d. Ibrahim Al-Samarrai, House and Library of Al-Hilal - Beirut, d.T., d.T.

-Al-Fayrouzabadi, (Majd Al-Din Abu Taher Muhammad bin Yaqoub, d. 817 A.H.), Al-Muhit Dictionary, edited by: Heritage Investigation Office at Al-Resala Foundation, Al-Resala Foundation - Beirut, 8th edition, 2005 AD.

-Al-Fayoumi, (Ahmed bin Muhammad bin Ali, d. 770 AH), The Lighting Lamp in Ghareeb Al-Sharh Al-Kabeer, Dar Al-Maaref - Cairo, 2nd Edition, 1977 AD.

Al-Qazwini, (Zakaria bin Muhammad bin Mahmoud d. 682 AH), Antiquities of the Country and Akhbar Al-Abad, Dar Sader - Beirut, d.T., d.T.

-Al-Qazwini, (Zakaria bin Muhammad bin Mahmoud d. 682 AH), The Wonders of Creatures, Animals, and the Strangeness of Beings, Al-Alamy Foundation for Publications - Beirut, 1, 2000 AD.

-The Scientific Academy, The Arabic Language Academy in Cairo, The Intermediate Dictionary, Al-Shorouk International Library - Cairo, 4th edition, 2004 AD.

-Al-Matrazi, (Abu al-Fath Abd al-Sayed Ibn Ali d. 616 AH), Morocco in the arrangement of the Arabized, Osama Ibn Zaid Library - Syria, edited by: Mahmoud Fakhoury, and Abd al-Hamid Mukhtar, i 1, 1989 AD.

-Manaq al-Qustantini, (Ali bin Lali Bali bin Muhammad d. 992 AH), the best speech in investigating the mistakes of the common people, ed. Hatem Saleh Al-Damen, Al-Resala Foundation - Beirut, 2nd Edition, 1983 AD.

-Al-Nasafi, (Abu Hafs Omar bin Muhammad, d. 537 AH), Students of Students in Fiqh Conventions, Al-Amrah Press, Al-Muthanna Library, Baghdad, 1311 AH.

-Al-Nawawi, (Abu Zakaria Muhyi Al-Din Yahya bin Sharaf, 676 AH), edited by the words of the alert, edited by: Abdul Ghani Al-Daqer, Dar Al-Qalam - Damascus, 1, 1988 AD.

-Al-Harawi, (Abu Obaid Ahmed bin Muhammad, d. 401 AH), The Strangers in the Qur'an and Hadith, edited by: Ahmed Farid Al-Mazeedi, Nizar Al-Baz Library - Riyadh, 1, 1999 AD.

-Al-Yahsabi, (Abu al-Fadl Iyadh bin Musa, d. 544 AH), Mashariq al-Anwar Ali Sihah al-Athar, Antique Library - Tunis, and Dar al-Turath - Cairo, d.T., d.T.